يوميات اقتصادية مختارة

إعداد: كابي الخوري

كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨

ـ أكد منتدى «الأزمة المالية العالمية الراهنة.. التداعيات والدروس للمنطقة العربية»، الذي اختتم أعماله في بيروت، أنه يمكن للمنطقة العربية التخفيف من أثر الأزمة المالية العالمية من خلال سياسات فاعلة وردّ إقليمي منسق. وأوصى المنتدى بتحفيز المؤسسات المصرفية والمالية العربية على اتباع سياسات الدمج والاستحواذ المصرفي العابر للحدود تعزيزاً لرسملة القطاعات المصرفية العربية في وجه التداعيات المستمرة للأزمة المالية العالمية. كما أوصى بضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الأنظمة المصرفية والمالية العربية، وتعزيز الأطر الرقابية والإشرافية الخاصة في القطاعات المصرفية والمالية، وزيادة نطاق التعاون والتكامل بين البنوك المركزية وهيئات الرقابة المصرفية وبين أعمال المصارف والمؤسسات المالية والاستثمارية العربية وتعزيز قواعد الإدارة السليمة. وأوضح أنه من أجل التخفيف من آثار الأزمة المالية العالمية في القطاعات الحقيقية، فإنه من الضروري مواءمة السياسات الاقتصادية والمالية مع الحاجة إلى تعزيز مناخ الأعمال والاستثمار في البلدان العربية، بما يؤمن ترسيخ اجتذاب الأموال للاستثمار محلياً، وتوجيهها نحو المشروعات الإنتاجية العربية المشتركة التي من شأنها المساهمة في توسيع القواعد الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل وإيجاد فرص عمل للأعداد المتزايدة من السكان. وطالب المنتدى بالإسراع في تطبيق مقررات بازل الثانية بمحاورها الثلاثة وبصيغتها المحدثة وتطبيقها في ضوء الاعتبارات المصرفية المحلية مع التركيز على التشدد في تطبيق إدارة المخاطر والإفصاح والشفافية ومعاييرها الدولية وضرورة وضع استراتيجيات حكومية عربية إزاء السياسات النقدية والمصرفية بغية الحد من المضاربات وتعزيز الثقة في أسواق الأوراق المالية العربية فضلاً عن وجوب إصلاح آلية عمل وكالات التصنيف الائتماني العالمية والإقليمية (**الرياض**، الرياض، ٥/ ١٢/ ٢٠٠٨).

ـ أدى هبوط أسعار النفط إلى نحو ٤٠ دولاراً للبرميل إلى البحث في مخاطر العجز في ميزانيات عدد من البلدان العربية المنتجة للنفط. وذكرت مؤسسة «فيتش» العالمية للتصنيف الائتماني أنه، إذا ما استمرت الأسعار في الهبوط فإن على البلدان التي تعتمد ميزانياتها بشكل كبير على صادرات النفط أن تسعى إلى إحداث توازن في ميزانياتها. وأوضحت على سبيل المثال، أن سعر النفط اللازم لإحداث توازن في الميزانية في السعودية هو خمسون دولاراً للبرميل، وفي الكويت ٤٢ دولاراً، وفي الإمارات العربية المتحدة ٣١ دولاراً. أما بالنسبة إلى البلدان العربية المستهلكة للنفط، فقد استفادت من تهاوي أسعار النفط مع تراجع الضغط على ميزانياتها واحتياطياتها من الدولار (**الجزيرة نت**، ٦/ ١٢/ ٢٠٠٨).

ـ أفاد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية حققت نمواً مرتفعاً خلال ٢٠٠٧ للسنة الخامسة على التوالي، وعزا السبب إلى ارتفاع قيمة صادرات النفط الناجمة عن ارتفاع أسعاره عالمياً، الأمر الذي ساهم في ارتفاع طفيف في حصة الصادرات العربية من الصادرات العالمية. وأظهر تقرير صادر عن المجلس، عن التجارة الخارجية والبينية للبلدان العربية في ٢٠٠٧، أن الواردات العربية الإجمالية نمت أيضاً في السنة ذاتها بمعدل يقترب من ضعف معدل نمو الصادرات، جراء ارتفاع أسعار واردات السلع

الغذائية الوسيطة بفعل ارتفاع الأسعار العالمية. وأشار التقرير إلى أن ازدياد قيمة صادرات النفط العربية الناجمة عن ارتفاع الأسعار، إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الخام والوسيطة، ساهم في دفع قيمة الصادرات العربية إلى ٧٨١,٣ مليار دولار في مقابل ٦٧٥,٢ مليار في ٢٠٠٦ بنمو ١٥,٧ بالمئة. وتعززت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية إلى ٥,٧ بالمئة في مقابل ٥,٦ بالمئة في ٢٠٠٦. ورصد التقرير ارتفاعاً في قيمة الواردات العربية الإجمالية في ٢٠٠٧، إلى ٥٠٥,٨ مليارات دولار مقابل ٣٨٢,٤ مليار دولار في ٢٠٠٦، بنمو ٣٢,٣ بالمئة. وارتفعت حصة الواردات العربية من الواردات الإجمالية العالمية إلى ٣,٥ بالمئة في مقابل ٣,١ بالمئة في ٢٠٠٦. وفي جانب الصادرات والواردات «خلال العام ٢٠٠٧ للدول العربية» أظهر التقرير ارتفاعاً في قيمة صادرات كل الدول العربية بدرجات متفاوتة، باستثناء اليمن. وفي ما يتعلق باتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية، أشار التقرير إلى حدوث تغير طفيف في حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية، فتراجعت حصة الاتحاد الأوروبي، الشريك التجاري الرئيسي للبلدان العربية، من ٢٢,١ بالمئة في ٢٠٠٦ إلى نحو ١٨,٤ بالمئة، وحصة أمريكا من ١١,٥ إلى ٩,٨ بالمئة، وانخفضت حصة اليابان من ١٣,٧ إلى ١١,٥ بالمئة، وارتفعت حصة الصين من ٥ إلى ٥,٣ بالمئة. وأظهر التقرير تراجعاً في حصة بقية دول آسيا في الصادرات العربية من ١٩,٨ إلى ١٨,٧ بالمئة، فيما ارتفعت حصة بقية دول العالم من ١٩,٤ إلى ٢٨ بالمئة خلال الفترة ذاتها. وانخفضت حصة الصادرات العربية البينية في الصادرات العربية الإجمالية من ٨,٥ إلى ٨,٣ بالمئة. وارتفعت حصة الاتحاد الأوروبي في الواردات العربية من ٣٥,٧ إلى ٣٦,٢ بالمئة، فيما بقيت حصة أمريكا عند ٩,٢ بالمئة، وانخفضت حصة اليابان من ٥,٦ إلى ٥,٥ بالمئة، وارتفعت حصة الصين من ١٠,١ إلى ١٠,٨ بالمئة (**الحياة**، بيروت، ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٨).

ـ بدأ آلاف العمال في قطاع البناء في دولة الإمارات العربية المتحدة، يطلبون شطب إقاماتهم بعدما فقدوا عملهم، وسط توقعات بأن يتخلى القطاع عن نسبة كبيرة من موظفيه، قد تصل إلى ٤٥ بالمئة. وقد أعلنت هيئة الأوراق المالية والسلع، أنها ألغت موافقتها على طلب شركة «إعمار» العقارية شراء ١٠ بالمئة من أسهمها بعد انتهاء المهلة المحددة للشراء، دون أن تستكمل الشركة شراء النسبة المستهدفة. من ناحية ثانية، أعلن مصرف الإمارات المركزي أنه سيقدم تسهيلات مبادلة الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي للمصارف لدعم القطاع المصرفي بدرجة أكبر. وأوضح أن هذه التسهيلات ستقدم لجميع المصارف التي تعمل في الإمارات، بصرف النظر عما إذا كانت تعاني نقصاً في مراكزها الصافية بالدرهم. وستشمل المبادلة شراء المصرف المركزي للدولار في مقابل الدرهم في السوق الفورية، وبيع الدولار في مقابل الدرهم بعقود آجلة بالسعر ذاته (**السفير**، بيروت، ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٨).

ـ اختتمت في مسقط قمة دول مجلس التعاون الخليجي التاسعة والعشرين بإقرار اتفاق الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي الخليجي. وصدر عن القمة بيان ختامي جاء فيه أن قادة دول مجلس التعاون اعتمدوا اتفاقية الاتحاد النقدي المتضمنة الأطر التشريعية والمؤسسية له كما اعتمدوا النظام الأساسي للمجلس النقدي. وأكد البيان أهمية سرعة المصادقة على الاتفاقية ليتم إنشاء المجلس النقدي الذي سيتولى استكمال

المتطلبات الفنية للاتحاد النقدي والتهيئة لتأسيس البنك المركزي وإصدار العملة الموحدة. ولم يتضمن البيان أي إشارة إلى جدول زمني، فيما ذكرت الأنباء أن وزراء المال والاقتصاد في المجلس اتفقوا على الصيغة النهائية لمشروع الاتحاد النقدي ورفعوها إلى القادة لإقرارها. ويتضمن مشروع الاتحاد النقدي اتفاق الاتحاد النقدي وكذلك القانون الأساسي للمجلس النقدي. وصرح وزير المال الكويتي مصطفى الشمالي بأن كلاً من الدول الست في مجلس التعاون ستصادق على اتفاقية الاتحاد النقدي لتمكينها من دخول حيز التنفيذ في موعد نهايته ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩. لكنه أضاف أن الاتحاد النقدي مرحلة تسبق العملة الموحدة التي سيكون لها جداولها الخاصة للوصول به إلى التكييفات القانونية اللازمة لتطبيقها؛ ولمّح الوزير الكويتي بذلك إلى أن اعتماد العملة الموحدة قد لا يكون في ٢٠١٠ كما كان مقرراً. وكان قادة دول المجلس جددوا التزامهم بالجدول الزمني لاعتماد العملة الموحدة خلال قمتهم السابقة في الدوحة على رغم انسحاب سلطنة عمان من هذا المشروع، وإقدام الكويت على فك ارتباط الدينار بالدولار وربطه بسلّة عملات، خلافاً للدول الأعضاء الأخرى التي ترتبط بالدولار حصراً. ولم يذكر البيان الختامي للقمة ما إذا كانت دول المجلس قد توصلت إلى اتفاق على مقر المصرف المركزي الخليجي، بينما أكد مشاركون أن أربع دول طلبت أو أبدت رغبتها في استضافة المقر، وهي البحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر والسعودية. وصرّح الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية بأن الدول الأعضاء ستتخذ قراراً في هذا الشأن في الأشهر الستة المقبلة، أي في منتصف سنة ٢٠٠٩ (**النهار**، بيروت، ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٨).

كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩

ـ أفادت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أن الطلب العالمي على النفط سينكمش أكثر من المتوقع في العام الجديد، وأن تدهور الاقتصاد قد يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك بدرجة أكبر، ما يهيئ الوضع لمزيد من تخفيضات الإمدادات. وقالت المنظمة في تقريرها الشهري، إنها تتوقع انخفاض الطلب بمقدار ١٨٠ ألف برميل يومياً في ٢٠٠٩، أي ما يزيد على ٣٠ ألف برميل في اليوم عن توقعاتها السابقة. وكان استهلاك النفط قد انخفض في العام الماضي لأول مرة منذ أكثر من ٢٠ عاماً. وأشار الأمين العام لمنظمة أوبك عبد الله سالم البدري إلى إمكانية البحث في خفض الإنتاج مع استمرار تقلص الطلب العالمي على النفط، لكنه أكد أن الدول الأعضاء في المنظمة تلتزم حتى الآن بحصص إنتاجها، عقب قرارها في كانون الأول/ ديسمبر الماضي خفض الإنتاج بمقدار ٢,٢ مليون برميل يومياً (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٦/ ١/ ٢٠٠٩).

ـ افتتح أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في الكويت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية «قمة التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة»، بتقديم مبادرة تنموية تهدف إلى توفير الموارد المالية اللازمة لتمكين القطاع الخاص والأعمال الصغيرة والمتوسطة من القيام بدورها في شبكة التنمية الاقتصادية العربية، على أن تترجم هذه المبادرة بإنشاء صندوق عربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي برأسمال قدره ملياري دولار. وقد أعلن أمير الكويت عن مساهمة الكويت بـ ٥٠٠ مليون دولار في هذا الصندوق ليشكل رافداً حيوياً لتعزيز العمل العربي الاقتصادي المشترك، والنهوض بدور القطاع الخاص العربي (**القبس**، الكويت، ٢٠/ ١/

٢٠٠٩). وقد اعتمدت القمة الاقتصادية في ختام أعمالها المبادرة الكويتية واتخذت سلسلة قرارات لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي، خصوصاً السعي إلى تحقيق الاتحاد الجمركي. كما أكدت القمة في بيانها الختامي التزامها بإعادة إعمار غزة (**النهار**، بيروت، ٢١/ ١/ ٢٠٠٩).

ـ وزّع مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت التقرير الاقتصادي السنوي للأمم المتحدة بعنوان «الوضع الاقتصادي العالمي والتوقعات في عام ٢٠٠٩». ويشير التقرير إلى «أن انخفاض أسعار النفط والأزمة العالمية يهددان النمو الاقتصادي في منطقة غربي آسيا». ويضيف أنه من المتوقع أن ينخفض متوسط أسعار النفط ٣٥ بالمئة في عام ٢٠٠٩ نتيجة تباطؤ الطلب العالمي، وسوف تشهد المنطقة هبوطاً حاداً في عائدات التصدير في عام ٢٠٠٩، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في المنطقة ليصل إلى ٢,٧ بالمئة في عام ٢٠٠٩. ويذكر التقرير أن المنطقة أظهرت مرونة معقولة تجاه الظروف العالمية المتدهورة في عام ٢٠٠٨، حيث توسع النشاط الاقتصادي في المنطقة بسرعة كبيرة بلغت ٤,٩ بالمئة في عام ٢٠٠٨، مقارنة بـ ٤,٧ في عام ٢٠٠٧. وكان ارتفاع سعر النفط خلال هذه السنة والطلب القوي من قبل المستهلكين والإنفاق الاستثماري وراء هذا الأداء، فيما أطلق فريق من الخبراء الاقتصاديين في الأمم المتحدة تحذيراً منذ عام مضى بأن «كساد السوق الأمريكي قد يؤدي إلى شبه تجمّد في الاقتصاد العالمي». وقد ازداد متوسط إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي حتى وصل إلى ٦,٢ بالمئة في عام ٢٠٠٨، لكن التوقعات تشير إلى أنه قد ينخفض إلى ٣,٢ بالمئة في عام ٢٠٠٩ بسبب انخفاض أسعار النفط وتباطؤ النمو الاستثماري. ويؤكد التقرير أن الظروف الائتمانية وتدهور الأعمال وثقة المستهلكين من المحتمل أن تؤدي إلى إضعاف الطلب المحلي في المنطقة كلها. وقد كان لأزمة الائتمان العالمية تأثير قاسٍ على القطاعات المصرفية في الكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة بسبب ارتباط هذه الدول المباشر بأسواق المال وأسواق رأس المال العالمية. ومن المحتمل أن يتسبب ذلك في حدوث تأخير في العديد من المشروعات الاستثمارية الكبيرة. ويشير التقرير إلى تجاوز التضخم السنوي نسبة ١٠ بالمئة في معظم دول المنطقة في عام ٢٠٠٨. وفي التقرير أيضاً حول «الوضع الاقتصادي العالمي والتوقعات لعام ٢٠٠٩» فإن «هناك مخاطر الهبوط الشديد في القيمة بالنسبة إلى النظرة الاقتصادية لمنطقة غرب آسيا، ويشمل ذلك على وجه الخصوص انخفاض أسعار النفط والمزيد من التدهور في ظروف التمويل العالمي الذي قد يؤدي إلى انعكاس مفاجئ في التدفقات الرأسمالية. ولن يؤثر الهبوط الحاد والدائم في أسعار النفط في الاستثمارات الخاصة والعامة في الدول المصدرة للنفط فقط، بل قد يكون له تأثيرات في الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة أيضاً. ويرى التقرير، أنه لا يوجد في الوقت الحالي آلية مؤسسية موثوق بها للتنسيق الدولي لحزم الحوافز أو السياسات النقدية، وينبغي إنشاء مثل هذه الآلية. ويوصي التقرير بأن تقوم الحكومات بتنسيق حوافز مالية شاملة للحماية من أزمة اقتصادية حادة. ويجب على دول غرب آسيا، لا سيما الدول التي لديها احتياطيات كبيرة، أن تؤدي دوراً هاماً في تلك الجهود المركزة، لتحفيز اقتصاداتها (التي تخدم أهدافاً تنموية طويلة الأجل) والمساعدة في إبعاد التباطؤ العالمي» (http://www. elnashra.com/articles-1-10290.html ـ ٢١/ ١/ ٢٠٠٩).

ـ قدم الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو

موسى قائمة بالتعهدات المالية العربية لإعادة إعمار غزة، فأكد أن السعودية تعهّدت بتقديم مليار دولار، فيما تعهّدت قطر بتقديم ٢٥٠ مليون دولار والجزائر ٢٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى ١٠٠ مليون دولار تعهّدت بها هيئة خيرية قطرية (**السفير**، بيروت، ٢٧/ ١/ ٢٠٠٩).

شباط/ فبراير ٢٠٠٩

- أفاد تقرير رسمي مصري أن نحو ١٤ مليون نسمة يمثلون ٢١ بالمئة من السكان في مصر، يعيشون تحت خط الفقر، مع مراعاة أن دخل الفرد منهم لا يتعدى الدولار الواحد يومياً، ومن يتعدى دخله الدولار فهو لا يتفيّأ مظلة الفقر. لكن تقرير البنك الدولي يعتبر أن ٤٠ بالمئة، (٢٨ مليوناً)، هي نسبة الفقر في مصر، ويجمع هذا التقرير بين الفقر المدقع التام، ومن هم على حافة الفقر، ما يختلف مع تقارير الحكومة، على رغم أن من يعيش على حافة الفقر يكاد ينفق ما يكفيه لتوفير عيش يوم واحدٍ فقط، ما يعني أنه فقير (**الحياة**، بيروت، ٢/ ٢/ ٢٠٠٩).

- انعقدت في دافوس الدورة الـ ٣٩ لمنتدى دافوس التي خصصت لمعالجة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بحضور عدد قياسي من المشاركين ضم أكثر من ٤١ رئيس دولة وحكومة، ومنظمات وأفراداً من المجتمع المدني من ٩٦ دولة. وتمحور الموضوع الرئيسي للنقاش حول كيفية صياغة العالم بعد الأزمة. وقد اعترف رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون أمام المنتدى بأن العالم يحتاج إلى نظام اقتصادي ومالي جديد، وقال: إن المؤسسات التي نشأت قبل نصف قرن لا يمكنها التعامل مع الأزمة، لكنه كرر تمسكه بالعولمة. من جهة ثانية، اعتبر رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين، الذي شارك للمرة الأولى في فعاليات المنتدى، أن الأزمة ولدت بسبب فشل النظام المالي القائم، حيث يقوم مركز إقليمي واحد بطبع النقود بلا توقف ويستهلك الخيرات، بينما يقوم مركز آخر بإنتاج السلع الرخيصة ويدخر النقود التي تطبعها الدول الأخرى. وتوقف عند النمو السريع لمعايير الاستهلاك الشخصية واعتبر أن هذا النمو لم يكن مدعوماً بالإمكانيات الواقعية. وهو رخاء لم يكتسب بالعمل بل تحقق بالدين الواجب تسديده من قبل الأجيال القادمة. ورأى بوتين أنه كان لا بد من انهيار «هرم التوقعات» عاجلاً أو آجلاً. وأشار إلى أن الإبقاء على عملة احتياطية وحيدة هو أمر خطر بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي. وطالب باستبدال نظام القطب الاقتصادي الواحد «الذي عفا عليه الدهر» بنظام يقوم على أساس التعاون بين عدة مراكز كبرى، ولفت إلى أهمية أن يعاد النظر في مغزى ودور المنظمات والمؤسسات الدولية الكبرى. وتحدثت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، فدعت إلى التوفيق بين اقتصاد الدولة والسوق والضمان الاجتماعي، الذي يبقي على امتيازات الليبرالية دون أن يأخذ السيطرة والتسلط من اقتصاد الدولة. ومن بين المتحدثين أيضاً أستاذ الاقتصاد الياباني هايزو تاكيناكا الذي طالب بدور للدولة لا يقتصر على ضخ المال للخروج من الأزمة «لأن ضخ المال يحتاج إلى خطة عمل واضحة الأهداف». وأكد عدد من الخبراء أن النمو الاقتصادي العالمي سيبقى لأعوام طويلة محصوراً بمتوسط ٢,٥ بالمئة ، فيما توقع الاقتصادي في البنك الدولي جوستين يوفو لين مزيداً من الركود الاقتصادي. وحذّر خبراء من ازدياد خطر جرائم الكومبيوتر، ودعوا إلى إنشاء نظام جديد لمواجهة العصابات المنظمة لهذه الجرائم، بعدما بلغت تكاليف عمليات الاختلاس من خلال الإنترنت تريليون دولار

في السنة. وبيّنت دراسة لبيت الخبرة العالمي «برايس وواتر هاوس» قدّمت أثناء المؤتمر، أن نحو ٢١ بالمئة فقط من كبار مديري الشركات والمؤسسات المالية، على قناعة بأنه يمكن تجاوز تداعيات الأزمة خلال العام الحالي، بينما أكدت غالبية المشاركين في المؤتمر أن نسبة من الأخطار ستظهر في البورصات العالمية. وأشارت دراسة لمعهد البحوث الأمريكي «كونفرانس بورد» قدمت إلى المنتدى إلى أن الولايات المتحدة التي كانت تعتبر معياراً لمزاج الاستهلاك العالمي وتوجهات رأس المال، باتت في حالة معقدة من فقدان التوازن وانعدام الثقة بين المستهلك ومؤسسات المال المختلفة. وفي ما أكد المشاركون صعوبة التغلب السريع على تداعيات الأزمة، تحدث الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عن الصدمات المتعددة التي واجهها العالم الأكثر فقراً، بدءاً من ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية وصولاً إلى تجميد القروض. وحضّ زعماء العالم على عدم نسيان الفقراء (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢١٧، ٦/ ٢/ ٢٠٠٩).

ـ توقع صندوق النقد الدولي خسارة الدول المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جرّاء التراجع الحاد في أسعار النفط نحو ٣٠٠ مليار دولار خلال العام الحالي، بانخفاض قد يصل إلى٥٠ بالمئة مقارنة بالعام الماضي (**بي. بي.سي. نيوز**، ٨/ ٢/ ٢٠٠٩).

ـ قدم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي قرضاً لسورية قيمته ٢٥٧ مليون دولار لتمويل ثلاثة مشاريع في مجال الطاقة والكهرباء والطرق. وتضمن القرض تمويل المرحلة الثالثة من مشروع خط الغاز العربي، بقيمة ٣٦ مليون دولار، وتوسيع محطة توليد كهرباء «دير علي» بقيمة ١٦٢ مليون دولار وطريق في محافظة دير الزور على الحدود السورية العراقية بقيمة ٥٨ مليون دولار. وأعلن محمد الحسين وزير المالية السوري أن حجم القروض التي حصلت عليها سورية من الصندوق تجاوز الـ مليار دولار. وأشار إلى أن هناك آفاقاً للتعاون بين وزارة الريّ السورية والصندوق بشأن مشروع جرّ المياه من الفرات إلى تدمر ومشروع جر مياه نهر دجلة إلى محافظة الحسكة (**الحياة**، بيروت، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٩).

ـ ذكرت بيانات وزارة العمل الأمريكية أن عدد المسرّحين الأمريكيين من العمل، خلال الأسبوع الأول من شباط/ فبراير الجاري، بلغ نحو ١٧٠ ألفاً. وقد رأى رئيس صندوق النقد الدولي دومينيك شتراوس أن العام ٢٠٠٩ سيكون الأسوأ. . وأن الأزمة المالية العالمية مستمرة حتى ٢٠١٠ (**السفير**، بيروت، ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٩).

ـ أصدرت الإمارات العربية المتحدة حيث يمثّل الأجانب غالبية اليد العاملة، مرسوماً يشدد قواعد صرف المواطنين من العمل في القطاع الخاص. ويعتبر المرسوم ـ وهو الإجراء الحمائي الأول الذي تتخذه الإمارات منذ تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية ـ أن صرف أي مواطن إماراتي من شركة تقوم في الوقت نفسه باستخدام أجنبي في الوظيفة نفسها، أمر «غير قانوني» (**القدس العربي**، لندن، ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٩).

ـ انعقد في بيروت «ملتقى الاستثمار في المتوسط ٢٠٠٩» الذي نظّمه اتحاد رجال أعمال المتوسط ومجموعة الاقتصاد والأعمال بحضور حشد أوروبي وعربي تجاوز الـ ٥٠٠ مشارك. وقد تناول حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، إحصاءات تشير إلى أن دول البحر المتوسط يعيش فيها ما يفوق ٤٥٠ مليون نسمة يتقاسمون ٨٠٠٠ مليار دولار، ما يشكّل

الناتج المحلي الإجمالي، وتقدّر التحويلات نحو هذه الدول بـ ٧١ مليار دولار. وأكد أن هذه الأرقام على أهميّتها لا تشكّل منطلقاً لتطوّر الأعمال بسبب التفاوت في توزيعها، إذ إن ٣٨ بالمئة من شعوب المتوسط تعيش في الجزء الأوروبي، وتسيطر على أكثر من ٨٠ بالمئة من الناتج المحلي، في حين تعيش نسبة ٦٢ بالمئة في الجزءين الأفريقي والشرقي من البحر المتوسط وتتقاسم ٢٠ بالمئة من هذا الناتج. ولفت إلى أن التحويلات لا تعوّض عدم التوازن في توزيع الثروة بين دول المتوسط، لأنّ الدول المستفيدة من التحويلات الأوروبية، تستفيد من أقل من ٢٥ بالمئة من إجماليها المحقق في المتوسط أو ربع بالمئة من الناتج للدول الأوروبية في المتوسط. ودعا سلامة المؤتمر إلى تأسيس مصرف خاص بدول منطقة البحر المتوسط جنوباً وشرقاً، تساهم فيه الدول تبعاً لإمكاناتها وتهتم بتمويل البنية التحتية والقطاع الخاص، ويكون المشارك الأساس فيه مصرف التثمير الأوروبي مع دور كبير أيضاً للبنك الدولي. وشدد على أن يكون هذا المصرف محصّناً ضدّ التأثيرات السياسية، والمحرّك الأساس لتفعيل التجارة والاستثمار، وأن يحفّز على إسقاط الحواجز الجمركية والإدارية ويطوّر التشريعات بين دول المنطقة (**الحياة**، بيروت، ٢١/ ٢/ ٢٠٠٩).

ـ تعهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما بإخراج الولايات المتحدة من «يوم الحساب العسير» الذي جلبته عليها الممارسات الاقتصادية غير المسؤولة في السنوات الأخيرة، التي أوصلتها إلى أسوأ أزمة اقتصادية منذ أكثر من ٦٠ سنة، وطالب السياسيين والشعب الأمريكي معاً بتحمل مسؤولياتهم والمشاركة في التضحيات. وتطرق إلى الموازنة التي سيعلنها قريباً، ليوضح أن هذه الموازنة تعكس الواقع النافر الذي ورثه: «عجز في الموازنة بقيمة تريليون دولار، وأزمة اقتصادية وكساد مكلف». وأكد أن الموازنة ستتضمن للمرة الأولى الكلفة الكاملة للحرب في العراق وأفغانستان، مشيراً إلى الأساليب التي اعتمدتها الإدارة السابقة لإخفاء ثمن هذه الحرب (**النهار**، بيروت، ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٩).

ـ أفاد تقرير للبنك السعودي البريطاني أن زهاء ثلاثة أرباع الشركات السعودية تتوقع تجميد التوظيف في الفصلين القادمين بسبب التباطؤ الاقتصادي. وأكد التقرير أن معاناة السعودية من تداعيات الأزمة المالية العالمية ـ حتى الآن ـ أقل من بعض دول الخليج العربية الأخرى مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت، لكن السعودية في مواجهة تحد أكبر من أجل توفير فرص العمل لمواطنيها. وتبلغ نسبة البطالة الرسمية في السعودية ٩,٨ بالمئة من إجمالي ١٧ مليون مواطن، وتعتمد حظوظ القطاع الخاص السعودي على الإنفاق الحكومي المرتبط بدوره بالنفط الخام الذي انحدر سعره إلى نحو ٤٥ دولاراً (**الجزيرة نت**، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٩).

ـ أكدت دوائر اقتصادية واستثمارية خليجية أن تدخل الصناديق السيادية لإنقاذ اقتصادات المنطقة من الكساد والتعثر في الأداء الاقتصادي بعد الأزمة المالية بات مسألة ملحّة. وحذرت هذه الدوائر من الانجرار وراء المزاعم الغربية بأن الأزمة المالية العالمية لن تطول، ودعت إلى توجيه استثمارات الصناديق السيادية إلى الأسواق المحلية ورفع مستوى الاستثمارات في هذه الأسواق من ٥ بالمئة حالياً إلى ٢٠ أو ٣٠ بالمئة، لا سيما بعد تعرضها لخسائر بنحو ٤٥٠ مليار دولار (**الحياة**، بيروت، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٩) ■